

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

فصل حكم ما لو أخرج ميزابا إلى الطريق فسقط على إنسان .

فصل : وإن أخرج ميزابا إلى الطريق فسقط على إنسان أو شيء فأتلفه ضمنه وبهذا قال أبو حنيفة وحكي عن مالك أنه لا يضمن مما أتلفه لأنه غير متعد بإخراجه فلم يضمن ما تلف به كما لو أخرج به إلى ملكه وقال الشافعي : إن سقط كله فعليه نصف الضمان لأنه تلف بما وضعه على ملكه وملك غيره وإن انقصف الميزاب فسقط منه ما خرج عن الحائط ضمن جميع ما تلف به لأنه كله في غير ملكه .

ولنا ما سبق في الجناح ولا نسلم أن إخراجه مباح فإنه أخرج إلى هواء ملك غيره شيئا يضر به فأشبهه ما لو أخرج به إلى ملكه آدمي معين بغير إذنه فأما إن أخرج إلى ملك آدمي معين شيئا من جناح أو سا باط أو ميزاب أو غيره فهو متعد ويضمن ما تلف به لا أعلم فيه خلافا